الانعكاسات المالية والتجارية للرسوم الكمركية في الاقتصاد العراقي (1995- 2010)*

أ.م.د. ميثم لعيبي** مالك عبد الرحيم محمد أحمد***

المستخلص

تعد الرسوم الكمركية إحدى الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق عدد من الأهداف، إلا أن طبيعة الاقتصاد العراقي والظروف التي واجهها أدت إلى تراجع الدور الذي تلعبه كمصدر للإيراد العام، إضافة إلى دورها في حماية الانتاج المحلي، وعدم فعاليتها في مواكبة التغيرات الاقتصاد ية، لذا حاولت الدراسة توضيح الأدوار التي يمكن ان تلعبها التعريفة الكمركية في تنويع الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً يواجه مشكلة إزاحة الأنواع الأخرى من الإيرادات .

Abstract

Customs duties is one of the instrument used by the countries to achieve a number of aims. But the nature of the Iraqi economy and the difficult conditions led to back of its importance as a source of income, in addition to its importance in the protection of the local production, And ineffectiveness in economic changes. So the study tried to declaration the roles that can be played by the customs tariff to variety of the Iraqi economy, according to its advantage to faces the problem of the clearing another types of incomes.

المقدمة:

الرسوم الكمركية هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المتعددة، والذي يعد الهدف المالي من أبرزها نتيجة لحاجة الدولة إلى إيرادات للخزينة العامة من اجل تغطية نفقاتها المتزايدة. وبالتالي تشكل الرسوم الكمركية المصدر الرئيس من بين المصادر الإيرادية (غير النفطية) للحكومة، من جهة أخرى فإن ما تقدمه الرسوم الكمركية من أيراد مالي لا يقل أهمية عن ما تقدمه من دور حمائي في حماية الانتاج المحلي من المنافسة غير المتكافئة مع الواردات إلاجنبية، ومن اجل إبراز الانعكاسات المالية والتجارية للرسوم الكمركية في الاقتصادالعراقي، لابد لنا من متابعة تطور الإيراد الكمركي ونسب مساهمته بالنسبة إلى الإيراد الكلي بشكل عام، والإيراد الضريبي بشكل خاص، إضافة إلى تسليط الضوء على

* بحث مستل من رسالة ماجستير

** عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

*** باحث

العلاقة التبادلية بين الرسوم الكمركية من جهة والتجارة الخارجية من جهة آخرى ، إضافة إلى تقييم فعالية السياسة الكمركية في العراق.

هدف البحث:

من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث:

1. تقويم السياسة الكمركية وإبراز الآثار التي لعبتها الرسوم الكمركية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1995-2010).
2. إبراز الدور التمويلي والتجاري الذي تلعبه الرسوم الكمركية في الاقتصاد العراقي خلال فترات زمنية متباينة وتطبيقات لسياسات مختلفة.

مشكلة البحث:

ان إعلان إيقاف العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم 77 لسنة 1955 في عام 2003، واستبداله برسم إعادة الأعمار (5%)، أدى إلى فقدان العراق مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة، وجعل منه سوقاً مفتوحاً للبضائع إلاجنبية ذات الأسعار المنخفضة والنوعيات الرديئة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الانتاج المحلي وتردي نوعيته، وما يصاحب ذلك من انخفاض الدخل وزيادة البطالة واختلال ميزان المدفوعات وغيرها من المشاكل.

فرضية البحث:

ان عدم فاعلية السياسة الكمركية في العراق حد من آثارها الإيجابية المالية والتجارية.

النطاق الزمني للبحث:

لقد شمل البحث المدة الزمنية (1995 – 2010) وهي سنوات شهدت تطبيق قوانين وإجراءات كمركية مختلفة أولها (القانون رقم 23 لسنة 1984، ثم قانون سلطة الائتلاف رقم 38 لسنة 2003، وصولا إلى تشريع القانون الجديد رقم 22 لسنة 2010 والذي لم يتم العمل به إلى الآن).

خطة البحث:

تكون البحث من ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها الإطار النظري للرسوم الكمركية شمل المطلب الأول منها الرسوم الكمركية(المفاهيم، الأنواع)، بينما ركز المطلب الثاني على الآثار الاقتصادية للتعريفة الكمركية، اما المبحث الثاني فقد تناول الانعكاسات المالية والتجارية للسياسة الكمركية في العراق عن طريق مطلبين الأول الانعكاسات المالية للرسوم الكمركية

والثاني الانعكاسات التجارية للرسوم الكمركية، في حين تناول المبحث الثالث مؤشرات فاعلية السياسة الكمركية في العراق وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول ، الإطار النظري للرسوم الكمركية

المطلب الأول ، الرسوم الكمركية (المفاهيم، الأنواع)

أولا، مفهوم الرسم والتعريفة الكمركية

تعني الكمارك للكثيرين بأنها الضرائب التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الكمركية للدولة و قد تطلق على الضريبة وجبايتها*، إلا أن الكمارك أكبر من كونها ضريبة، بل هي قواعد و نظم و اتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير وطنية ودولية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها أسم الإدارات الكمركية وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن الادارة المتعلقة باستيراد وتصدير البضائع ، والمسؤولة عن تحصيل الإيراد الناشئ من فرض الرسوم الكمركية. ويستخدم للإشارة إلى أي جزء من خدمة الكمارك أو مكاتبها، فهو يشمل موظفي الكمارك و الرسوم الكمركية أو أي شيء من وجه النظر الكمركية مثل (ضابط الكمارك ، مكتب الكمارك، الإقرار الكمركي)[1].

الرسم الكمركي (هو الضريبة التي تفرض على السلع سواء المستوردة أو المصدرة وذلك عند اجتيازها الحائط الكمركي أو الخط الكمركي في طريقها لدخول الدولة في حالة الاستيراد أو في طريقها للخروج في حالة التصدير)[2]. أي باختصار هي (الضرائب المفروضة على البضائع الداخلة والخارجة من البلد)[3]. وغالبا ما تفرض الرسوم الكمركية على الواردات اما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة لأهداف مختلفة منها:[4]

1. المحافظة على توفر السلع الغذائية في الداخل.
2. منع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق إلاجنبية.

---

* دخل مصطلح الكمارك الى العراق لأول مرة مع دخول العثمانيين ويعود اصل هذه الكلمة الى كلمة ايطالية هي (كومريكو) (commerico)، وتطلق على محل الجباية.(عباس العزاوي، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الاسلام الى اخر العهد العثماني، شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، 1955، ص54).

[1] محمد عبد الله عمر ، الموسوعة الشاملة في التشريع الكمركي والمنازعات القضائية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1987، ص12 .

[2] محمود حامد عبد الرزاق ، اقتصاديات الكمارك بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2009 ،ص20 .

[3] محمد علي رضا الجاسم، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة شفيق، الطبعة الاولى ، بغداد، 1961، ص206.

[4] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى 2010 ، ص318 .

3. حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها.
4. مكافحة التضخم وتراكم الأرصدة إلاجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة العائدات التصديرية.

اما التعريفة الكمركية فهي عبارة عن الجداول أو البنود التفصيلية التي تشتمل على الترتيب السلعي للصادرات أو الواردات، وتحديد الرسم الكمركي لكل بند من البنود التي تشتمل عليها التعريفة الكمركية. لذلك فان التعريفة تختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة وعدد ودرجة تفصيل وقيمة الرسم الخاص بكل بند من بنودها التفصيلية، إلا ان التطبيق العملي أوجد نوعا من الخلط بين تلك المفاهيم حيث أصبحت جميعها تدل على شيء واحد هو الضريبة المفروضة على السلع المتاجر بها عبر الحدود القومية[1].

ثانيا: أنواع التعريفات الكمركية

1- التعريفة الكمركية وفقا لطريقة حسابها:

أ-الرسوم القيمية:

هي تلك الرسوم التي يتم تحديدها وحساب قيمتها وفقا لقيمة السلعة المصدرة أو المستوردة على أساس حساب نسبة مئوية من قيمتها، فإذا كانت قيمة السلعة المستوردة تساوي 100 دولار وكان معدل الرسم القيمي 20% فان الرسوم الكمركية في هذه الحالة تساوي 20 دولار. ويتميز هذا النوع من الرسوم بسهولة حسابه وغزارة حصيلته الكمركية[2].

ب- الرسوم النوعية:

هي ذلك النوع من الرسوم الكمركية التي يتم تحديدها وحساب قيمتها وفقا لنوعية السلعة المصدرة أو المستوردة، ويتم حسابها عن طريق تحديد قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة من السلعة بغض النظر عن سعرها[3]، أي على أساس الوزن أو العدد أو الطول ...الخ ، ويتميز هذا النوع من الرسوم الكمركية بالسهولة والوضوح إذ يكفي اطلاع موظف الكمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها لكي يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

ت- الرسوم المركبة:

[1] محمود حامد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص20.
[2] المصدر السابق، ص21.
[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، 2010.، ص263 .

هي خليط من الرسوم القيمية والرسوم النوعية نظرا للتفاوت الذي قد يصادف في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة، ويتم تحديد وحساب قيمتها من خلال تطبيق النوعين السابقين. فيمكن ان يفرض رسم قيمي بمعدل 20% من قيمة سلعة معينة بالإضافة إلى فرض رسم نوعي بمقدار محدد على سبيل المثال 10 دولار[1]، ويتميز هذا النوع من بأنه يجمع مزايا النوعين السابقين ويتدارك بعض عيوبهما.

2- الرسوم الكمركية حسب درجة تحيزها:

أ- التعريفة التفضيلية:

بموجب هذا النوع من الرسوم تفرض الدولة رسوما مخفضة على الواردات من السلع وذلك حسب مصدرها الجغرافي، والمثال التاريخي على هذه الرسوم هو تفضيل دول الكومنولث* أو ما يسمى بالتفضيل الإمبراطوري الذي بموجبه فرضت بريطانيا معدل تعريفة أقل على السلع القادمة من أعضاء الكومنولث البريطاني، وفي الوقت الحاضر تمكن الرسوم التفضيلية التي تمنح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي من انتقال السلع من دولة إلى أخرى في الاتحاد دون ان تدفع رسوم كمركية، لكن في حالة قدوم السلعة من دولة خارج الاتحاد فأنها ستدفع رسوم كمركية ما لم تكن هناك ترتيبات خاصة بين الدول الأوربية وهذه الدول[2].

ب- التعريفة المضادة للإغراق:

يتم فرض هذه التعريفة في حالة قيام دولة أجنبية ببيع منتجاتها في الدولة المستوردة بأسعار تقل عن متوسط التكاليف أو بأسعار أدنى من تلك المعمول بها في الأسواق المحلية لتلك الدولة، وعندما يتم كشف الإغراق تبادر السلطات المعنية في الدولة بفرض رسوم كمركية أو ما يسمى برسم إغراق على السلعة المستوردة [3].

ت- الضرائب المضادة:

[1] هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي ، النظرية والتطبيقات ، بغداد 2007 ، ص

* الكومنولث :- هي تسمية أطلقت على دول التاج البريطاني وتضم عدد من الدول مثل(استراليا – كندا – الهند)

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار ، مصدر سابق ، ص 265 .

[3] ساموبلسون – نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان، الطبعة العربية الاولى، 2006، ص321.

تفرض هذه الرسوم على الدول التي توفر دعم غير مقبول لصادراتها، وقد أصبحت هذه الرسوم من ابرز إشكال الحماية من الواردات وتم تطبيقها في العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية [1].

3. كما يمكن تقسيم جداول الرسوم الكمركية
(التعريفة الكمركية: وفقا لتنظيمها الإداري والقانوني)

أ- التعريفة القانونية الذاتية:[2]

وهي التعريفة التي تعدها السلطات المالية من تلقاء نفسها وبمحض اختيارها دون ان تخضع لأي أتفاق مع دول أجنبية، إذ تملك السلطة المالية في البلد مطلق الحرية في إصدار الأحكام الكمركية وجمعها في مجلد واحد، وتبويبها إلى أقسام تعرف بجداول التعريفة الكمركية.

ب- التعريفة التعاقدية:[3]

تنشأ التعريفة التعاقدية عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تدمج ضمن أحكام معاهدة تجارية تنظم التبادل التجاري بين أطراف المعاهدة، وتكون التعريفة التعاقدية جزءاً من المعاهدة، أي لا توجد بشكل منفصل عنها ولذلك يعدها المؤيدون لها وسيلة لزيادة التبادل التجاري لا تقل أهمية عن الأحلاف السياسية.

ت. التعريفة المزدوجة:

في هذه الحالة تطبق الدولة نوعين من التعريفة، الأول ى تعريفة قصوى والثانية تعريفة دنيا، فتسري التعريفة القصوى في الحالات الاعتيادية وتشمل السلع المستوردة من الدول التي ليس لديها اتفاقيات مع البلد، أما التعريفة الدنيا فهي تمثل التعريفة التعاقدية وتفرض على السلع التي تستورد من الدول التي تربطها معاهدات مع البلد.

ث. التعريفة الخفية:

قد تتخذ بعض الدول أساليب أخرى في الحماية فهي قد تلغي أو تخفض التعريفة الكمركية وتعوض عنها بما يعرف بالتعريفة الخفية إذ لا تكون هناك تعريفة كمركية محددة ولا رسوم

---

[1] سام ولسون ، المصدر السابق ، ص321 .
[2] محمد فؤاد ابراهيم ، مبادئ علم المالية العامة ، الجزء الأول –النفقات العامة والموارد العادية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص 409 .
[3] محمد فؤاد ابراهيم ، المصدر السابق ، ص410 .

مفروضة، لكنها تنتهي إلى ما تؤول إليه التعريفة الكمركية من تقييد للتجارة الدولية وتتمثل هذه التعريفة في سوء استعمال موظفي الكمارك لسلطاتهم على المستوردين، وتمسكهم بالشكليات والروتين فتمثل بذلك ما يسمى بالحماية الإدارية [1].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتعريفة الكمركية

ان فرض الرسوم الكمركية على السلع المستوردة له العديد من الآثار الاقتصادية، سواء على الانتاج أو الاستهلاك والرفاهية الاقتصادية ويمكن توضيح هذه الآثار كالآتي:

1-اثر التعريفة الكمركية على الانتاج:

ان فرض الرسوم الكمركية يؤدي إلى زيادة الانتاج في الفروع التي تحميها الكمارك كاستنتاج أولي، إلا ان زيادة الانتاج بحد ذاته يمكن ان يؤدي إلى نتائج مختلفة على اختلاف نوع وحجم الرسوم المفروضة. إذ ان زيادة الانتاج يعني الحاجة إلى زيادة استخدام عناصر الانتاج ، وزيادة الطلب على هذه العناصر سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وهنا يمكن ان يطالب العمال بزيادة أجورهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة، وفي هذه الحالة ستعود تكاليف الانتاج إلى الارتفاع من جديد[2].

2- اثر التعريفة على الاستهلاك:

تعمل التعريفة على زيادة الأسعار وبالتالي انخفاض الطلب، الأمر الذي قد يفرض على المستهلكين شراء بدائل أقل إشباعا، أو الاستغناء عن استهلاك بعض السلع كليا، ويعتمد الانخفاض في استهلاك السلع على عدة عوامل منها الدخل الشخصي للمستهلك، ومرونة السلعة نفسها، وتلجأ معظم الدول وبشكل خاص الدول النامية إلى فرض رسوم كمركية على السلع الكمالية بقصد تقييد هذا النوع من الاستهلاك[3].

3- اثر التعريفة الكمركية على الإيراد المالي للدولة:

الرسوم الكمركية جزء من الضرائب غير المباشرة التي تفرض لتحقيق عدة أهداف منها زيادة الموارد المالية للدولة، فإذا كان هذا هو الهدف من فرض الرسوم فان الموارد المالية للدولة

---

[1] رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، الطبعة الأولى، عمان ، 2000.، ص292 .

[2] أمين رشيد كنونه ، الاقتصاد الدولي ، مطبعة الجامعة ، الطبعة الأولى ، بغداد 1980، ص111 .

[3] محمد دياب ، مصدر سابق ، ص322 .

سوف تزداد اما إذا كان الهدف هو حماية الصناعات المحلية فان الرسوم الكمركية لا تسهم في زيادة الموارد المالية لان الرسوم الكمركية الحمائية تؤدي إلى انخفاض الواردات[1]، وبشكل عام فان الرسوم الكمركية تعد من المصادر المهمة للإيراد العام في كثير من الدول والتي تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي بين السكان عن طريق الموازنة العامة[2].

4- اثر التعريفة الكمركية على التجارة الخارجية:

تتمكن بعض الدول من تحسين معدلات تبادلها مع الدول الأخرى من خلال فرض الرسوم الكمركية إذ قد يترتب على ذلك قيام الدول المصدرة تخفيض أسعار سلعها للحفاظ على معدلات تبادلها مع البلد المستورد بالتالي تتحمل هي عبء فرض الرسوم ويتحقق ذلك في الحالة التي يكون فيها عرض السلع في البلد المصدر غير مرن، وفي حال كان عرض السلع في البلد المصدر عالي المرونة، فان ذلك يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة [3].

اما فيما يخص صادراتها فان هذه الدول قد تتمتع بوضع احتكاري في حالة السلع الأولية إذ يمكن لدولة نامية تكون على درجة من الأهمية كعارض لسلعة معينة ان تؤثر على الأسعار العالمية كما هو الحال في الرسوم الكمركية التي تفرضها البرازيل على تصدير البن والرسوم التي تفرضها السعودية على تصدير النفط، حيث يضطر المستهلكون الأجانب من تحمل جزء من الرسوم المفروضة وبالتالي تتمكن الدول النامية المصدرة للمواد الأولية من تحسين معدلات تبادلها التجاري[4].

5- اثر التعريفة على الرفاهية الاقتصادية:

لفرض التعريفة آثاراً على الرفاهية الاقتصادية، ويمكن توضيح هذه الآثار عن طريق الاستعانة بالشكل (1) الذي يوضح مستوى الرفاهية معبرا عنه بالدخل الحقيقي للأفراد، إذ يمكن تحسين مستوى الرفاهية عن طريق الاستعانة بالتعريفة الكمركية، فإذا ماقارنا حالة التجارة الحرة حيث يكون معدل التعريفة صفر فإننا سنجد أنها أفضل من حالة عدم التجارة (الاكتفاء الذاتي)، حيث معدل التعريفة t1 عند النقطة B حيث يكون مستوى الرفاهية منخفض مقارنة بالحالة الأصلية

[1] محمد دياب ، مصدر سابق ، ص322 .
[2] امين رشيد كنونه ، مصدر سابق ، ص112 .
[3] محمد دياب ، مصدر سابق ، ص323 .
[4] مودخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور – علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر ، السعودية 2010، ص104.

عند النقطة A ، لكن بين هذه الحالتين هناك معدل للتعريفة الكمركية يجعل مستوى الرفاهية الاقتصادية أعلى ما يمكن وهذا المعدل يمكن ان تمثله النقطة Cعند معدل التعريفة t0، وهذه النقطة يمكن ان نطلق عليها (النقطة المثالية)[1].

الشكل (1)

اثر الزيادة في الرسوم الكمركية على الدخل الحقيقي للأفراد

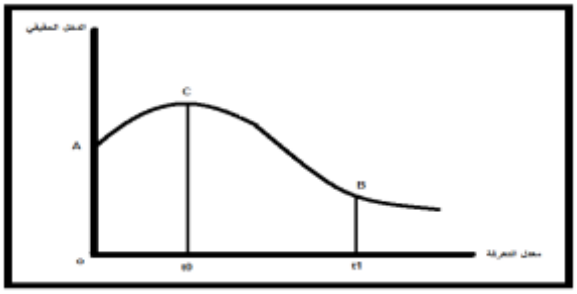

محمد صالح القريشي ، فواز جار الله الدليمي ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ،جامعة الموصل، ص177.

المبحث الثاني:
الانعكاسات المالية والتجارية للسياسة الكمركية في العراق

المطلب الأول: الانعكاسات المالية للرسوم الكمركية

منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر كان للإيرادات الكمركية الأثر المالي الكبير، فمن الممكن ان نلاحظ التطور التدريجي لها كمصدر مهم لدخل الدولة، فالرسوم الكمركية ما زالت تأخذ جزءا واضحا في خزائن كثير من الأمم، وهناك علاقة وثيقة بين مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة وأهمية إيرادات هذه الضرائب في الهيكل المالي لتلك الدول، وهذه العلاقة ذات طبيعة عكسية ففي المراحل الأول ى للتنمية الاقتصادية تؤلف إيراداتها الجزء الأعظم من إيرادات الضرائب وكلما تقدمت التنمية قلت أهمية هذا المصدر التمويلي، وينطبق هذا على اغلب الدول المتقدمة في الوقت الحاضر والتي كانت تعتمد على الإيرادات الكمركية في تمويل ميزانياتها في السابق. ويمكن متابعة الدور المالي للإيراد الكمركي في الاقتصاد العراقي عن طريق تحليل تطور الحصيلة الكمركية في العراق وتطور الأهمية النسبية التي تحتلها هذه الرسوم في الهيكل المالي للعراق، كما يوضحها الجدول (1).

[1] محمد صالح القريشي، فواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، جامعة الموصل، ص177.

الجدول (1)

إجمالي الإيراد العام والإيراد الضريبي في العراق للمدة(1995-2010)

الف دولار

السنة	الايراد الكمركي	الضرائب غير المباشرة	اجمالي الضرائب	اجمالي الايراد العام	الاهمية النسبية للإيراد الكمركي بالنسبة الى الضرائب غير المباشرة%	الاهمية النسبية للإيراد الكمركي بالنسبة لأجمالي الايراد الضريبي%	الاهمية النسبية للإيراد الكمركي بالنسبة لأجمالي الايراد العام%
1995	1289.7	24472.5	31758.6	63910.3	5.2	4.06	2.01
1996	11437.6	38720.5	52947	152147.8	29.5	21.6	7.5
1997	27054.3	86790.6	108917	279087	31.1	24.8	9.6
1998	45598.1	104512.3	138858	321253	43.6	32.8	14.1
1999	61813.8	147518.7	199737.8	364637.4	41.9	30.9	16.9
2000	90261.6	225260.1	304163.2	587064.2	40	29.6	15.3
2001	118643.3	282988.5	365171	668349.4	41.9	32.4	17.7
2002	132927.4	223780.7	303361.2	1007217.6	59.4	43.8	13.1
2003	130.8	130.8	15134.4	8431185.1	100	0.86	0.0015
2004	55760.4	55931.8	106594.6	22703957.3	99.6	52.3	0.24
2005	80446.5	198104.8	317066	27526031.3	40.6	25.3	0.29
2006	149306	192763.4	402676.8	33439362.6	77.4	37	0.44
2007	182530.6	527945.8	879184.8	43796693.2	34.5	20.7	0.41
2008	315623.6	372732.6	860041	67595172.6	84.6	36.6	0.46
2009	332171.7	398706.8	961717	47216688.8	83.3	34.5	0.70
2010	338916.2	402885.4	1036980.3	59981387.1	84.12	32.6	0.56
2002-1995					36.5	27.4	12
2010-2003					75.5	29.9	0.38
2010-1995					56	28.6	6.19

المصدر:

1. **الاعمدة 1 و 4 : وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية.**
2. **الاعمدة 2 و 3 : وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط والمتابعة.**
3. **بقية الاعمدة من عمل الباحث.**

شملت مدة الدراسة بيانات لـ(16) عام يمكن تقسيمها إلى مدتين زمنيتين يتكون كل منها من (8) سنوات على أساس ان كل مدة منها قد تميزت بسياسة اقتصادية وكمركية مختلفة تبعا لتغير النظام السياسي في البلاد.

1- المدة 1995-2002

تماشت المدة الأول ى مع التوجه الاشتراكي للبلاد الذي كرس سيطرة الدولة على اغلب مفاصل الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى المشاكل السياسية التي فرضت نفسها كعامل تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، كالنتائج التي أفرزتها حرب الخليج الثانية من عقوبات اقتصادية وقرارات متعاقبة من قبل مجلس الأمن الدولي.

إذ شهدت الإيرادات الكمركية اتجاهاً تصاعدياً بعد منتصف التسعينيات وبالتحديد بعد توقيع مذكرة التفاهم بين "الأمم المتحدة والعراق" والتي نصت على منح العراق حقا لتصدير كميات من النفط الخام مقابل استيراد مواد غذائية ومستلزمات طبية[1]. الأمر الذي يؤكد على العلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية والإستيرادات ومن ثم الحصيلة الكمركية، بالإضافة إلى صدور القرار رقم 108 لسنة 1995 والذي تم بموجبه فرض رسم كمركي إضافي عند تقدير قيمة السلعة المستوردة [2]، كل هذا أدى إلى زيادة سريعة ومتواصلة في الإيراد الكمركي خلال النصف الأول من مدة الدراسة، إذ ازداد الإيراد الكمركي من (1289.7)الف دولار عام 1995 إلى (45598.1)الف دولار عام 1998 ثم (132927.4)الف دولار عام 2002، وكما موضح في الجدول (1). اما فيما يتعلق بنسب مساهمة الرسوم الكمركية، فقد حققت الرسوم الكمركية متوسط مساهمة في الضرائب غير المباشرة قدره (36.5%) للمدة 1995–2002، محققة النسبة الأعلى عام 2002 بنسبة(59.4%)، والأدنى عام 1995 بنسبة (5.2%)، في حين ان مساهمة الرسوم الكمركية في إجمالي الحصيلة الضريبية قد تراوحت بين حد أعلى عام 2002 بنسبة (43.8%) وحد أدنى عام 1995 بنسبة (4.06%)، لتحقق متوسط مساهمة قدره (27.4%) للمدة (1995–2002).

الرسوم الكمركية كانت من أهم مصادر الإيراد العام بعد النفط وعند نسب مساهمة مرتفعة نسبيا تراوحت بين (7.5%) عام 1996، و(14.1%) عام 1998، استمرت بالارتفاع بعدها إلى نسبة المساهمة الأعلى خلال مدة الدراسة (17.7%) عام 2001، بتأثير استمرار العمل بمذكرة التفاهم، بعدها شهدت انخفاضا نسبيا آخر المدة الأول ى عام 2002 إلى نسبة (13.1%)، محققة متوسط مساهمة قدره(12%) للمدة 1995–2002.

بالرغم من نسب المساهمة المرتفعة نسبياً للرسوم الكمركية في الضرائب غير المباشرة وإجمالي الضرائب فضلا عن إجمالي الإيراد العام إلا انه لا يمكن إرجاع ذلك إلى فاعلية السياسة الكمركية أو كفاءة الادارة الكمركية في ما يخص التشريعات وطرق الجباية الكمركية وإنما إلى تذبذب الصادرات النفطية المكون الأساسي للإيراد العام، إضافة إلى تشريع الرسم الكمركي الإضافي عام 1995 للاستفادة من قرار الأمم المتحدة رقم (986) من فتح باب الاستيراد للعراق لبعض السلع الأساسية.

2–المدة 2003–2010:

[1] الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الرقم(986) لسنة 1995 ، برنامج النفط مقابل الغذاء Oil for Food Program.

[2] قاعدة التشريعات العراقية، القرار رقم (108) لسنة 1995، فرض رسم كمركي اضافي على السلع المسموح باستيرادها.

في النصف الثاني من الدراسة أي منذ العام 2003 شهدت الإيرادات الكمركية انهياراً واضحا، بسبب حرب الخليج الثالثة، إذا تركت الحدود مفتوحة بعدها نتيجة تراجع الوضع الأمني بسبب حل الجيش بقرار من سلطة التحالف بموجب الأمر رقم (2) في 2003/5/23. إذ سجل العام 2003 أيراد بلغ (130.8) الف دولار، إزداد بعدها بشكل تدريجي ليحقق إيرادات بلغت (55760.4)الف دولار عام 2004، و(149306)الف دولار، و(315623.6) الف دولار، ثم(338916.2)الف دولار أميركي للأعوام 2006، 2008، 2010 على التوالي، كما موضح في الجدول (1).

إلا انه بالرغم من هذه الزيادة في الحصيلة الكمركية والتي تجاوزت الإيرادات المتحققة قبل العام 2003، إلا ان هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في إجمالي الإيرادات العامة المتحققة منذ العام 2003 وحتى الآن، لذلك يفضل دراسة نسب مساهمة الإيرادات الكمركية بالنسبة إلى إجمالي الضرائب غير المباشرة، وإجمالي الإيراد الضريبي بشكل عام، بالإضافة إلى إجمالي الإيراد العام.

يشير الجدول (1) إلى ارتفاع نسبة مساهمة الرسوم الكمركية في الضرائب غير المباشرة للمدة (2003–2010)، اذ شكلت نسب مساهمة عالية جدا وصلت إلى (100%) في أعلاها عام 2003 و (99%) عام 2004؛ نتيجة لما أفرزته الحرب من الفاء للأنظمة السياسية والاقتصادية في العراق والتي توجت بعدد من الأوامر التي أصدرتها سلطة التحالف ممثلة بالحاكم المدني للعراق (بول بريمر)، كسياسة تحرير التجارة التي فرضت بموجب الأمر (12) والأمر (54)، والإستراتيجية الضريبية بموجب الأمر (37) و(49).

انخفضت هذه النسبة بعدها في العام 2005 إلى (40.6%) نتيجة عودة العمل لبعض الضرائب المتوقفة، بالإضافة إلى زيادة حصيلة بعض الرسوم الأخرى كرسوم (التسجيل العقاري، ورسوم تسجيل السيارات)[1]، وهي جزء من الضرائب غير المباشرة.

ثم انخفضت هذه النسبة عام 2007 إلى (34.5%) لانخفاض معدل نمو الإيراد الكمركي بسبب ما شهده عام 2007 من تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة الأخرى بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الإيراد الكمركي، ولم تلبث ان عادت نسبة مساهمة الرسوم الكمركية لتستقر عند مستويات مرتفعة إذ سجلت نسب (84.6%) و(83.3%) ثم(84.1%) للأعوام 2010,2009,2008 على التوالي نتيجة زيادة معدل نمو الإيراد الكمركي بنسبة كبيرة بفعل الاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية وزيادة السيطرة

[1] مازن صباح احمد، النظام الضريبي في العراق "الواقع ودواعي الاصلاح"، وزارة المالية.

على الدوائر الكمركية الحدودية لتحقق متوسط مساهمة قدره (75.5%) للمدة (2003–2010). لم تكن النسبة المرتفعة لعام 2004 من قبيل الصدفة وإنما لكون الرسوم الكمركية ممثلة (برسم إعادة إعمار العراق) كانت من أوائل الضرائب التي تم العمل بها بعد الحرب، في حين ان انخفاضها بعد ذلك جاء نتيجة تعديل نسب الضرائب المفروضة على الدخل بما لا يتجاوز (15%) في أقصاها، إضافة إلى إخضاع موظفي القطاع العام لتحمل العبء الضريبي أسوة ببقية شرائح المجتمع من اجل ضمان تحصيل عائدات ضريبية كافية[1]، وهو ما حسن نسبة مساهمة ضريبة الدخل في العراق بعد الارتفاع في رواتب موظفي القطاع العام بموجب أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (30) لسنة 2003 ،إضافة إلى قانون (رواتب موظفي الدولة و القطاع العام) رقم 22 لسنة 2008 [2]. بينما حققت هذه الرسوم متوسط نسب مساهمة في الإيرادات الجارية للحكومة مقدارها(0.38%) للمدة (2003–2010)، وهو ما يشكل انخفاضا كبيرا عن النسبة المتحققة في المدة الأولى التي شكلت متوسط مساهمة قدره(12%) في إجمالي الإيراد العام، الأمر الذي قاد إلى انخفاض متوسط هذه المساهمة لمدة الدراسة كاملة حيث حققت نسبة (6.1%) من إجمالي الإيراد العام للمدة (1995–2010).

تحققت أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الإيراد العام عام 2009 بنسبة (0.70%) وأدنى نسبة (0.001%) عام 2003، ويرجع ارتفاع نسبة المساهمة لعام 2009 إلى انخفاض الإيراد العام من (67595172.6)الف دولار عام 2008 إلى (47216688.8)الف دولار عام 2009، الناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية؛ إذ كان للأزمة المالية العالمية أثر بالغ على الاقتصاد العراقي أسهم في خفض إيراداته من عائدات النفط نتيجة انخفاض أسعاره بسبب الكساد وانعكاس ذلك في انخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض عائداته مما دفع بالحكومة العراقية إلى خفض الموازنة لعام 2009 [3]، في حين شهدت المدة السابقة لعام 2009 نسب مساهمة تراوحت بين (0.44%) عام 2006 و (0.46%) عام 2008، بينما تحققت نسبة مساهمة قدرها (0.56%) عام 2010 بعد عودة الإيراد العام للارتفاع على خلفية ارتفاع أسعار النفط الخام.

ان انخفاض نسبة مساهمة الإيراد الكمركي بالنسبة إلى إجمالي الضرائب وإجمالي الإيراد العام يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب؛ منها إيقاف العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم 77 لسنة 1955،

[1] سلطة الائتلاف المؤقت ، الاوامر (37، 49، 84) حول الاستراتيجية الضريبية لعام 2004.
[2] الوقائع العراقية ، العدد:4074 ، 2008/05/12 .
[3] بشرى عاشور الخزرجي - عماد مطير خليف ، الاقتصاد العراقي بين أزمة الكساد(1929-1932) والأزمة المالية العالمية 2008 (الآثار والمعالجات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الاصدار 22، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص4.

عندما علقت سلطة الائتلاف جميع الضرائب والرسوم بموجب (سياسة تحرير التجارة)[1]، واستعاضت عن التعريفة الكمركية الملغاة بالأمر رقم (38) الذي تم بموجبه فرض نسبة(5%) من قيمة السلعة على السلع الواردة للعراق[2]، ناهيك عن عدم السيطرة التامة على الدوائر الكمركية للعراق وخاصة دوائر إقليم كردستان إضافة لما يضيع من إيرادات نتيجة الفساد الإداري في الدوائر الكمركية[3].

إن إلغاء الرسوم الكمركية وما اشتملت عليه سياسة تحرير التجارة التي اعتمدت في العام الأول بعد سقوط النظام السابق أدت إلى تدهور اقتصادي إذ تعطلت القطاعات الاقتصادية وتحول العراق إلى سوق استهلاكية غير خاضعة لأية معايير أو ضوابط قانونية أو صحية أو بيئية أو اقتصادية[4]، إذ شهدت السوق العراقية بعد 2003 دخول الكثير من البضائع الإجنبية السيئة في ظل ضعف الرقابة والسيطرة النوعية على دخولها وضعف الوضع الأمني العام في البلاد ليدفع المستهلك ثمن هذا الضعف. بالإضافة إلى تعرض العراق للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية للاستمرار بتطبيق ضريبة إعادة الأعمار وتحت مسميات عديدة منها الدعوة للإصلاح الاقتصاد ي وتحسين مستويات المعيشة وتلبية للتحرير الاقتصادي الذي يتطلبه الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. إلا ان الإصلاح الاقتصاد ي لم يتحقق واستمرت الأسعار بالارتفاع رغم إلغاء التعريفات الكمركية ولم ينظم العراق إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن. لذا تم تشريع قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 الذي تكون من 11 مادة تنظم أحكامه مع ملحق جداول التعريفة الكمركية والرزنامة الزراعية التي تظم 21 قسماً مقسمة إلى أكثر من (97) فصلاً، بالإضافة إلى فصلين احتياط، لكل فصل أكثر من ثمانية فقرات، تصنف أنواع ومقدار الرسم الكمركي. أكدت على إعفاء اغلب المواد الأولية للصناعة والزراعة والأعمار من الرسوم الكمركية أو فرض رسوم مخفضة، إذ نصت جداول التعريفة الكمركية على فرض رسوم كمركية قيمية تفاوتت من سلعة إلى أخرى ، تراوحت بين الإعفاء و100%، وكما مدرج في جداول الواردات الذي تضمنه القانون، ويمكن الاستنتاج بان القانون فرق بين السلع الأساسية والسلع الكمالية، وبين السلع المرغوب استيرادها وغير المرغوب استيرادها، فبالنسبة إلى الكتب والكتيبات والنشرات والصحف والمجلات والصور فقد تم إعفائها من الرسوم. اما

[1] سلطة الائتلاف المؤقتة، الامر رقم 54، سياسة تحرير التجارة ، 2004/2/24.
[2] سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم 38، ضريبة إعادة إعمار العراق،19 سبتمبر- أيلول 2003.
[3] فاطمة عبد جواد- ناجحة عباس علي، الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة 1971-2005 ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية ، بغداد 2006، ص20.
[4] احمد حسين، الضريبة العراقية بين عهدين، http://www.ahewar.org .

فيما يتعلق ببعض أنواع السلع غير المرغوب استهلاكها فقد فرض نسبة تتراوح بين 15% و 50% على التبوغ والسكائر و50% على المعسل ونسبة 80% على المشروبات الروحية.

ان اعتماد التعريفة الكمركية الجديدة من شأنه تحقيق ايرادات مالية كبيرة تصل إلى أكثر من ضعف الإيرادات السابقة لرسم إعادة الأعمار، إذ ان الرسوم سترتفع على البضائع والسلع وخاصة الكمالية منها وبنسبة تتراوح بين (20%) و (30%) من قيمة البضاعة كما نص عليه القانون الجديد على خلاف النسبة السابقة التي كانت بمقدار (5%) التي وضعت في زمن الحاكم الأميركي المدني السابق بول بريمر، بالإضافة إلى عدد من الإيجابيات والسلبيات.

مقارنة (1)
ايجابيات وسلبيات العمل بقانون التعريفة رقم 22 لسنة 2010

	الايجابيات	السلبيات
1	تخفيض نسبة البطالة عن طريق سحب الافراد الذين يعانون البطالة الى العمل، و منح الفرصة للقطاع الخاص من اجل الدخول في أجواء المنافسة.	فرض الرسوم الكمركية الحامية والمشجعة للإنتاج المحلي قد يؤدي إلى طمأنة المنتجين المحليين من ناحية عدم منافسة السلع الأجنبية لهم الأمر الذي يؤثر على نوعية المنتج المحلي.
2	تحقيق زيادة في الانتاج السلعي وتقديم الخدمات المحلية، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الطلب المحلي المتزايد والعرض المحلي المنخفض، والتي تسد حاليا عن طريق الاستيراد.	وجود رسوم كمركية مرتفعة قد يولد قوى تضخمية تدفع بالأسعار إلى الارتفاع.
3	تقليل حدة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الاستيراد.	في ظل وجود نسبة تصل الى 22.9% من العراقيين تحت خط الفقر فان هذه الرسوم ستخفض من مستويات المعيشة.

ونتيجة للتأجيل المتكرر للقانون يفضل إجراء بعض التعديلات عليه، كفرض الرسوم الكمركية بنسب مختلفة تتميز بالمرونة، وتعديل الفقرات المعترض عليها من قبل المواطنين، وبالأخص ما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية. فضلاً عن مراعاة المجالات الإنتاجية في العراق وعلى سبيل المثال فرض الرسوم على السلع التي تنتج أو يمكن ان تنتج في العراق، وخفض الرسوم على السلع التي لا تنتج أو من الصعب إنتاجها من الناحية التكنولوجية أو من ناحية المواد الأولية المتاحة منها [1].

المطلب الثاني:
الانعكاسات التجارية للرسوم الكمركية في الاقتصاد العراقي

تلعب السياسة الكمركية دوراً مهماً في مجمل عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بفعل الدور الذي تؤديه على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالتجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا) تعمل على

[1] صادق الازرقي، الضرائب على الاستيراد، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303934

خلق توازن بين العرض والطلب وسد الفجوة القائمة بين الانتاج والاستهلاك المحليين، كما تقوم بدور مؤثر في تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم التناسب بين الانتاج والاستهلاك وذلك عن طريق تصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستيراد مإلا يتوفر محليا[1].

أن وجود الرسوم الكمركية يعتمد أساساً على وجود التجارة الخارجية، ولذلك يطلق عليها أيضاً ضرائب التجارة الخارجية، إذ ان أي تغيير في حجم الاستيرادات أو هيكليتها سينعكس في إيرادات الرسوم الكمركية والتي تشكل الرسوم على الاستيرادات النسبية العظمى منها[2]، وبما أن الاستيرادات في أي دولة هي دالة في الدخل القومي وبما أن الدخل القومي في العراق يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات النفط فإن تذبذب الإيراد النفطي يؤثر في إيرادات الرسوم الكمركية[3].

أولا: العلاقة بين الإيراد الكمركي والاستيرادات والصادرات

ان حصيلة الإيراد الكمركية تزداد مع ازدياد الاستيرادات وتنخفض بانخفاضها، ويمكن توضيح العلاقة بين الاستيراد والتصدير، والإيراد الكمركي عن طريق الجدول (2)، فحيث يوجد الاستيراد يوجد الإيراد الكمركي، كذلك الحال في العلاقة ما بين الاستيراد و التصدير، إذ ان الدولة عندما ترغب باستيراد بضائع من الخارج فأنها تحتاج إلى عملات أجنبية والتي تحصل عليها عن طريق بيع منتجاتها إلى الخارج، أي ان الدولة كلما أرادت استيراد كميات اكبر وجب عليها ان تصدر أكثر.

3- المدة 1995-2002:

عند دراسة الاقتصاد العراقي وفي ظل الحصار الاقتصاد ي والقيود التي فرضت على الاستيراد والتصدير كانت استيرادات وصادرات القطاع العام هي من يقود هذه العلاقة، إذ ازدادت الصادرات بعد العام 1995 بتأثير مذكرة التفاهم وبشكل تدريجي من (1371989.2) الف دولار عام 1995 إلى (5078643) الف دولار و(7752733.2) الف دولار عامي 1997، 1999 على التوالي، حتى وصلت إلى الحد الأعلى عام 2000 بقيمة(11362094.3) الف دولار، نتيجة التمديد المتكرر لمذكرة التفاهم والسماح بزيادة كميات النفط المصدرة، قبل ان تنخفض لاحقا على خلفية اتخاذ العراق

---

[1] عبد علي كاظم المعموري- خضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد ٤، السنة ٢٠١١.

[2] يلاحظ أن رسوم التصدير لا تؤلف الا نسبة ضئيلة من إيرادات الرسوم الكمركية و ذلك لان اغلب السلع المصدرة معفاة من الرسوم الكمركية، وقد جرت أغلب التشريعات الضريبية على هذه السياسة الكمركية، ومنها التشريع العراقي.

[3] محمود جاسم محمد احمد المشاهدي، اتجاهات السياسة الضريبية في العراق وأثرها على الموازنة العامة للفترة (2003 - 2010)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية / العراق، 2011 ، ص117.

قرارا بالتعامل بعملة اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في صفقات مبيعاتها من النفط[1]، لتصل إلى (6119632)الف دولار عام 2002، عزز هذا الانخفاض قرار الحكومة تجميد تصدير النفط كنوع من الرد على السياسات الأمريكية وإلاسرائيلية اتجاه العراق وفلسطين[2].

قابله تغير مشابه في اتجاه قيمة الاستيرادات لنفس المدة حيث ارتفعت من (2020801)الف دولار عام 1995 إلى (2929135.9) و(5397544.6)الف دولار، عامي 1997 و 1999 على التوالي، في حين وصلت إلى الحد الأعلى عام 2001 بقيمة (6764043.5) الف دولار على خلفية اتجاه الحكومة لتحدي الحصار عن طريق استيراد السيارات وفتح المجال للشركات الآسيوية لبيع منتجاتها في العراق، إلا إنها انخفضت عام 2002 إلى (4628823.7)الف دولار لتساير انخفاض الصادرات*.

4- المدة 2003-2010:

استمر هذا التناسب بعد العام 2003، إذ ازدادت الصادرات من (14341156.2)الف دولار عام 2004، إلى (24348282.2) و (62497418.2) الف دولار عامي 2006 و 2008 على التولي، بفعل الزيادة في أسعار النفط الخام، قابلتها زيادة في إلاستيرادات من(17153262.9)الف دولار عام 2004 إلى (34811668)الف دولار عام 2008، ثم انخفضت الصادرات عام 2009 إلى (39427000)الف بتأثير الأزمة المالية العالمية التي أثرت على سعر النفط العالمي إلا إنها عادت للزيادة بعدها إلى (51764000)الف دولار عام 2010، وبالرغم من انخفاض الصادرات عام 2009 إلا ان إلاستيرادات لم تنخفض بل على العكس ازدادت جزئيا إلى (38437000)الف دولار، ثم إلى (43915000) الف عام 2010، يعود ذلك إلى عدة أسباب يتعلق الأول بالجانب المالي، فعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات إلا ان الموازنة العامة لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة الاستعانة بالفوائض المالية لعام 2008، إضافة إلى ان الانخفاض في الموازنة تحملته الموازنة الاستثمارية أكثر من الموازنة التشغيلية، اما الثاني هو اتجاه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق عن طريق تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصاد ية، حيث

[1]Krassimir Petrov, The Proposed Iranian Oil Bourse, January 15, 2006, Website: http://www.financialsensearchive.com/editorials/petrov/2006/0120.html

[2] قرار إيقاف تصدير نفط العراق وآثاره ، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/programs/pages/97fa9df3-e098-4d5c-9b9e-82f2ac540ffb

* ان العلاقة ما بين الاستيراد والايراد الكمركي ليست مطلقة فقد يحدث تفاوت بين قيمة الاستيرادات والايرادات الكمركية المفروضة عليها وذلك عند رغبة الدولة في تشجيع الاستيراد لبضائع معينة دون اخرى فتعمد الى إعفائها من الرسوم الكمركية او تخفيض معدل التعريفة الكمركية عليها. أو قد يحدث العكس حيث ترفع الدولة معدل التعريفة الكمركية على بضائع معينة بقصد عدم تشجيع استيرادها. ولهذا نرى ان إيرادات الدولة من الرسوم الكمركية قد لا تتناسب مع استيرادها بنفس النسبة كما حدث في العراق عام 2002.

منح القطاع الخاص حرية الاستيراد، إضافة إلى اتساع عملية الاستيراد بالآجل وتحسن الوضع الأمني، بالتالي انفصلت العلاقة المباشرة بين مالية الدولة وحجم الاستيراد.

جدول (2)
العلاقة بين الايراد الكمركي والتجارة الخارجية للعراق للمدة (1995-2010)

الف دولار

السنة	الإيراد الكمركي	صادرات	استيرادات	الجدار الكمركي %
1995	1289.7	1371989.2	2020801	0.06
1996	11437.6	2764900	2943000	0.38
1997	27054.3	5078643	2929135.9	0.92
1998	45598.1	5364305.5	3601144.4	1.26
1999	61813.8	7752733.2	5397544.6	1.14
2000	90261.6	11362094.3	6673607.2	1.35
2001	118643.3	7807278.3	6764043.5	1.75
2002	132927.4	6119632	4628823.7	2.87
2003	130.8	6221487.3	6209762.6	0.002
2004	55760.4	14341156.2	17153262.9	0.32
2005	80446.5	18873716.8	18742300.8	0.42
2006	149306	24348282.2	16662331.2	0.89
2007	182530.6	36905808.7	18231490	1
2008	315623.6	62497418.2	34811668	0.90
2009	332171.7	39427000	38437000	0.86
2010	338916.2	51764000	43915000	0.77
2002-1995				**1.21**
2010-2003				**0.64**
2010-1995				**0.92**

المصادر:
الإيراد الكمركي: وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية.
الصادرات والاستيرادات:
- البيانات من 1995 الى 2002 البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية لعام 2002 ، العدد الخاص.
- البيانات من 2003 الى 2011 ، البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للأعوام (2003- 2004- 2008- 2011).
- تتضمن الصادرات النفط الخام والكبريت والفوسفات.
- قيمت الاستيرادات على أساس سيف.

الجدار الكمركي: من عمل الباحث.

ثانيا: الجدار الكمركي

هو احد طرق قياس الحماية الكمركية عن طريق قسمة إجمالي الإيراد الكمركي على إجمالي قيمة الإستيرادات، والغرض منه إعطاء صورة عن الحماية المقدمة للسلع الوطنية[1].

1. المدة الأول ى (1995–2002):

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق(1970-1980)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1990، ص139.

شهدت هذه المدة تذبذب الجدار الكمركي حول نسب متدنية هي (0.06%) و (0.92%) عامي 1995 و 1997 على التوالي، قبل ان ترتفع بشكل نسبي إلى (1.75%) و(2.87%) عامي 2001 و 2002، تزامنا مع زيادة قيمة إلاستيرادات.

2. المدة الثانية (2003–2010):

عاد الجدار الكمركي إلى ما دون الـ(1%) بعد عام 2002، ليحقق نسبة تراوحت ما بين (0.32%) عام 2004 و (0.89%) عام 2006، قبل ان تصل إلى أعلى نسبة عام 2007 عند (1%)، لتعاود الانخفاض بعد ذلك إلى (0.86%) و (0.77%) عامي 2009 و 2010 على التوالي، كما شهد متوسط الجدار الكمركي انخفاضا طيلة مدة الدراسة، اذ كان متوسط الجدار الكمركي للمدة (1995–2002) هو (1.21%)، ثم انخفض إلى (0.64%)، للمدة (2003–2010)، مما قاد إلى انخفاض هذا المتوسط للمدة كاملة إلى (0.92%).

لقد انتقدت هذه الطريقة على أساس إنها لا تفرق بين الواردات من السلع الخاضعة للرسوم أو المعفاة منها، ولما كانت معظم الواردات الإنتاجية معفية من الرسوم أو تتمتع برسوم مخفضة فمن المناسب استبعاد الواردات الإنتاجية وقياس الحماية بالنسبة للواردات الغذائية. حيث يظهر الجدول (3) الجدار الكمركي للسلع الغذائية*، للمدة (2003–2010)، والذي تميز بنسب حماية تراوحت بين (9.4%) عام 2004 و (14.2%) عام 2010، بينما تحققت النسبة إلاعلى عام 2006 بنسبة (26.1%) والأقل عام 2003 بنسبة (0.04%).**

* الجدار الكمركي للسلع الغذائية = الايراد الكمركي/ الواردات الغذائية*100.

** ذلك لكون الاستيرادات الغذائية للمدة التي سبقتها كانت تحت سيطرة الحكومة العراقية والامم المتحدة بموجب مذكرة التفاهم.

الجدول (3)
الجدار الكمركي للسلع الغذائية في العراق للمدة (2003-2010)
الف دولار

السنة	الايراد الكمركي	استيرادات غذائية	الجدار الكمركي%
2003	130.8	312246.8	0.04
2004	55760.4	588140.3	9.4
2005	80446.5	642743.3	12.5
2006	149306	571042.9	26.1
2007	182530.6	984478	18.5
2008	315623.6	1880041.9	16.7
2009	332171.7	2076000	16
2010	338916.2	2371000	14.2
2010-2003			**14.1**

المصدر:
العمود 1: وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية.
العمود 2:البنك الركزي العراقي.
العمود 3: من اعداد الباحث.

تعد هذه النسب منخفضة بشكل كبير اذ ما قورنت بالجدار الكمركي الغذائي في العراق في السبعينيات والثمانينيات التي وتراوحت بين (72.7%) عام 1970 و (65.2%) عام 1980 [1]، إلا ان هذا الانخفاض جاء نتيجة الانخفاض في الإيراد الكمركي؛ بسبب الاعتماد على رسم ال(5%) (رسم إعادة إعمار العراق)، إضافة إلى زيادة الاستيراد للسلع الغذائية الناتج عن عدم كفاية الانتاج المحلي لسد حاجة السوق المحلية إذ يستورد العراق حاليا ما يقارب الـ(80%) من حاجته من السلع الغذائية[2]، وبالرغم من ذلك فأن هذه النسب المنخفضة تتلاءم مع الاتجاه المحلي والعالمي لتحرير التجارة الخارجية.

[1] احمد سليمان ياسين الصفار، السياسة الضريبية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1983، ص328.
[2] بلاسم جميل الدليمي ، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية / كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.

المبحث الثالث
مؤشرات فاعلية السياسة الكمركيـــة فـي العــراق

على الرغم من ان العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويعتمد في تمويل نفقاته العامة على عوائد النفط بشكل كبير إذ شكلت مساهمة النفط إلى إجمالي الإيرادات العامة نسبة(92%) عام 2009 [1]، إلا ان الرسوم الكمركية كانت من المساهمين في دعم الموازنة العامة بالأموال خاصة في فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، إلا ان هذه المساهمة ظلت متذبذبة بتأثير تغير السياسة الكمركية المتبعة في البلاد والمتأثرة بدورها في الفكر السياسي السائد، لذا بغية الحصول على حكم علمي على مدى فاعلية السياسة الكمركية في العراق ومدى تحقيقها لأهدافها، ستتم الاستعانة ببعض المؤشرات لتحديد مدى فاعلية هذه السياسات.

أولا. مؤشر العبء الكمركي القومي

هو مقياس للأعباء الكمركية التي يتحملها الأفراد ويتمثل في ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يتحول إجباريا إلى الدولة على شكل رسوم من اجل تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة، ويعرف بأنه (التأثير على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية نتيجة ما يحدثه فرض الرسوم من تغيرات اقتصادية واجتماعية)[2]. ويعبر هذا المؤشر عن فاعلية السياسة الكمركية في التمويل بالإضافة إلى القدرة على التصرف بالقوة الشرائية المتاحة في الاقتصاد ، ويمكن اعتباره أيضا مؤشرا لتوضيح مدى تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني[3]، ويقدر العبء الكمركي عن طريق قسمة إجمالي الإيراد الكمركي على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011 ، ص263.

[2] يسرى مهدي السامرائي- ابتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراق للمدة من 1980-1995 من خلال بعض المؤشرات التي تختلط مع مفهوم الطاقة الضريبية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثاني /العدد السادس، 2005، ص6.

[3] حسين مهجر فرج البخيتاوي، تقويم فاعلية الموازنة العامة في العراق طبقا لمعايير الكفاءة والعدالة للمدة 2003-2009 ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2011، ص120.

جدول (4)
العبء الكمركي القومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2010)

الف دولار

السنة	الايراد الكمركي الف دولار	الناتج المحلي الاجمالي الف دولار	العبء الكمركي %
1995	1289.7	3999691	0.03
1996	11437.6	5556345.2	0.20
1997	27054.3	10260464.9	0.26
1998	45598.1	10571510.8	0.43
1999	61813.8	17476679.8	0.35
2000	90261.6	26017461	0.34
2001	118643.3	21417609.3	0.55
2002	132927.4	20962149.9	0.63
2003	130.8	15604318.8	0.0008
2004	55760.4	36638237.2	0.15
2005	80446.5	50056908.5	0.16
2006	149306	65158796.7	0.22
2007	182530.6	88809413	0.20
2008	315623.6	131622851.2	0.23
2009	332171.7	119085650	0.27
2010	338916.2	151289429.3	0.22
2002-1995			**0.34**
2010-2003			**0.18**
2010-1995			**0.26**

المصدر:

1. **وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية.**
2. **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية، تقارير عن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.**

إذ تراوح بين حدين أعلى عام 2002 هو (0.63%) وأدنى عام 2003 (0.008%). ونتيجة لهذا التفاوت يمكن تقسيم مدة الدراسة إلى قسمين هما:

1. **المدة 1995 – 2002.**
2. **المدة 2003 – 2010.**

1.العبء الكمركي في المدة الأولى(1995-2002):

انخفض العبء الكمركي في العراق بعد فرض الحصار الاقتصاد ي عليه؛ نتيجة تقييد تجارة العراق الخارجية بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي اثر سلباً على الإيراد الكمركي، واستمرت المعدلات المنخفضة حتى عام 1995 اذ بلغ معدل العبء الكمركي (0.03%)، إلا ان هذه المعدلات شهدت ارتفاعاً نسبياً بعد ذلك وبشكل تدريجي، بتأثير بدء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، إذ كان معدل العبء الكمركي (0.20%) و (0.26%) و(0.43%)، للسنوات 1996 ، 1997 ، 1998 على التوالي. ليصل إلى أعلى المعدلات عامي 2001 و2002 بمعدل (0.55%) و(0.63%). في حين كان متوسط العبء الكمركي للمدة (1995-2002)، هو (0.34%)، وبالرغم من الارتفاع النسبي في هذه المدة إلا ان معدلات العبء الكمركي هذه تعد معدلات منخفضة استنادا للطاقة الكمركية للاقتصاد العراقي.

2- العبء الكمركي في المدة الثانية 2003-2010:

المدة الثانية شهدت انهيارا في معدل العبء الكمركي عام 2003 نتيجة حرب الخليج الثالثة وما نتج عنها من تسريح القوات الأمنية بما فيها قوات الحدود وانهيار الوضع الأمني وتوقف العمل في معظم الأجهزة الحكومية، الأمر الذي قاد إلى انخفاض هذا المعدل إلى (0.008%)، اتجهت بعدها الأوضاع العامة في البلاد إلى التحسن بشكل بطيء مما قاد إلى الارتفاع التدريجي لمعدل العبء الكمركي من (0.15%) عام 2004 إلى (0.27%) عام 2009 وكما هو في الجدول (4)، وبالرغم من هذا الارتفاع في معدل العبء الكمركي إلا انه أقل بكثير عما كان عليه قبل عام 2003، إذ بلغ متوسط العبء الكمركي للمدة الأولى (0.34%) بينما بلغ (0.18%) في المدة الثانية.

ان انخفاض العبء الكمركي في العراق هو مؤشر على ضعف كفاءة السياسة الكمركية في تامين الموارد المالية للازمة لدعم الموازنة العامة[1]، كما ان انخفاض هذا المعدل في العراق يكشف عن إمكانية زيادة معدلات التعريفة الكمركية[2].

[1] حسين مهجر فرج البخيتاوي ، مصدر سابق، ص120.
[2] يسرى مهدي السامرائي- ابتسام العزاوي، مصدر سابق ، ص8.

ثانيا: مؤشر العبء الكمركي الفردي

هو عبارة عن قدرة الفرد على تحمل الرسوم الكمركية دون الأضرار بوجوده أو قدراته الإنتاجية والاستهلاكية[1]، ويعد حساب العبء الكمركي الفردي من الحسابات الصعبة؛ لصعوبة تحديد مقدار ما يترتب على الفرد الواحد من الرسوم الكمركية وذلك لاختلاف عادات الإنفاق والميل الحدي للاستهلاك من فرد إلى آخر كذلك وجود ظاهرة التهرب الكمركي وغيرها من الأسباب. إلا انه يمكن قياس العبء الكمركي للفرد، بشكل عام عن طريق قسمة نصيب الفرد الواحد من الإيراد الكمركي على متوسط حصته من الناتج المحلي الإجمالي.

1. العبء الكمركي الفردي للمدة 1995-2002

يبين الجدول (5) معدلات العبء الكمركي الفردي والتي كانت متقاربة طيلة مدة الدراسة. إذ تراوحت للمدة الأولى بين حد أدنى بنسبة (0.03%) عام 1995، وحد أعلى بنسبة(0.62%) عام 2002، وبمتوسط بلغ (0.34%) للمدة 1995-2002.

2. العبء الكمركي الفردي للمدة 2003-2010

انخفض العبء الكمركي الفردي بشكل نسبي منذ عام 2003 الذي شهد ظروف خاصة تمثلت بالحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ترك أثره على السنوات اللاحقة. كما يرجع سبب انخفاض هذا المعدل في السنوات التي تلت ذلك إلى الزيادة المتواصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوح هذا العبء بين حد أدنى بنسبة (0.0006%)عام 2003، وحد أعلى بنسبة (0.27%)عام 2009، عند متوسط قدره (0.17%) للمدة (2003-2010).

ان انخفاض متوسط العبء الكمركي في العراق يدل على ضعف العبء الكمركي الذي يتحمله الإفراد قياساً إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر آخر على ضعف فاعلية السياسة الكمركية.

[1] اديب قاسم شندي- ازهار شمران جبر الحجامي، نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 6 ، 2012، ص14.

الجدول (5)
العبء الكمركي الفردي في الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2010)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الايراد الكمركي (دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	العبء الكمركي الفردي %
1995	0.06	194.7	0.03
1996	0.54	263	0.20
1997	1.2	465.4	0.25
1998	2	465.6	0.42
1999	2.6	747.4	0.34
2000	3.7	1080.1	0.34
2001	4.7	863.1	0.54
2002	5.1	819.9	0.62
2003	0.004	592.4	0.0006
2004	2	1350	0.14
2005	2.8	1790.1	0.15
2006	5.1	2261.6	0.22
2007	6.1	2992	0.20
2008	9.8	4126.7	0.23
2009	10.4	3760.9	0.27
2010	10.4	4657.7	0.22
2002-1995			**0.34**
2010-2003			**0.17**
2010-1995			**0.25**

المصدر:
1. وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية.
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعات الاحصائية لسنوات متعددة.

ثالثا: المرونة الدخلية للكمارك

تشير فكرة المرونة الدخلية للكمارك إلى مدى استجابة الإيراد الكمركي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، وتقاس المرونة الدخلية للإيراد الكمركي بقسمة التغير النسبي للإيراد الكمركي على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

فإذا كان الناتج اكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على ان الإيراد الكمركي قد ازداد بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ويكون الإيراد الكمركي في هذه الحالة ذا مرونة دخلية عالية أي ان السياسة الكمركية فاعلة في زيادة الإيراد الكمركي، اما في حالة بلغ معامل المرونة الدخلية الواحد الصحيح فان ذلك يعني ان نسبة التغير في الإيراد الكمركي تعادل نسبة التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك يعني ان العبء الكمركي ثابت.

اما في حال كان معامل المرونة الدخلية أقل من الواحد الصحيح فان ذلك يعني ان التغير النسبي في الإيراد الكمركي أقل من التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أي ان درجة استجابة الإيراد الكمركي للتغير الحاصل في الناتج المحلي منخفضة مما يعكس ضعف فاعلية السياسة الكمركية في سحب جزء من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي[1].

تكون إشارة المرونة الدخلية موجبة دائماً لكون العلاقة المنطقية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الكمركية يفترض أن تكون علاقة طردية[2]، أن وجود إلاشارة السالبة يؤشر اختلالا في العلاقة المفترضة بين الإيرادات الكمركية والناتج المحلي الإجمالي، وهذا مخالف للوضع الاقتصادي الطبيعي، ويؤكد الحاجة إلى إصلاح السياسة الكمركية في البلاد لتمكين الادارة الكمركية من الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية التي تحصل*.

[1] يسرى مهدي السامرائي- ابتسام العزاوي، مصدر سابق ، ص16.

[2] كريم سالم كمّاش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2010 ، ص159.

* ان اشارة المرونة الدخلية للكمارك يمكن ان تكون سالبة في حالات خاصة وذلك عندما تقرر الحكومة اجراء خفض او اعفاء في جداول التعريفة الكمركية لسبب من الاسباب، مع اشتراط ان تكون نسبة الخفض الكمركي اعلى او تساوي نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (6)
المرونة الدخلية للرسوم الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2010)
الف دولار

السنة	الايراد الكمركي	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الايراد الكمركي%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	المرونة الدخلية للرسوم الكمركية
1995	1289.7	3999691	———	———	———
1996	11437.6	5556345.2	786.8	38.9	20.2
1997	27054.3	10260464.9	136.5	84.6	1.6
1998	45598.1	10571510.8	68.5	3	22.8
1999	61813.8	17476679.8	35.5	65.3	0.54
2000	90261.6	26017461	46	48.8	0.94
2001	118643.3	21417609.3	31.4	17.6-	1.7-
2002	132927.4	20962149.9	12	2.1-	5.7-
2003	130.8	15604318.8	99.9-	25.5-	3.9
2004	55760.4	36638237.2	42530	134.7	315
2005	80446.5	50056908.5	44.2	36.6	1.2
2006	149306	65158796.7	85.5	30.1	2.8
2007	182530.6	88809413	22.2	36.2	0.61
2008	315623.6	131622851.2	72.9	48.2	1.5
2009	332171.7	119085650	5.2	9.5-	0.54-
2010	338916.2	151289429.3	2	27	0.07
2002-1995					**5.5**
2010-2003					**40.5**
2010-1995					**23**

المصدر:
- العمود 1 : وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
- العمود 2 : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجاميع الاحصائية.
- العمود 3-4-5 : من اعداد الباحث.

1. المرونة الدخلية للإيراد الكمركي للمدة 1995-2002.

يكشف الجدول (6) المرونة الدخلية للرسوم الكمركية والتي شهدت تذبذبا كبيرا في قيمتها طوال مدة الدراسة، إذ سجلت أعلى قيمة لمعامل المرونة في المدة الأولى عام 1998 ومقدارها (22.8) وهي قيمة متأثرة بمعدلات النمو الكبيرة خاصة نمو الإيراد الكمركي بعد تخفيض العقوبات جزئيا بعد مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة الأمر الذي فتح باب الاستيراد من جديد، أما أدنى قيمة لنفس المدة فقد تحققت عام 2002 ومقدارها (-5.7)، وهي قيمة شاذة وتخالف المنطق الاقتصادي الذي يفترض وجود إشارة موجبة لمعامل المرونة الدخلية، الأمر الذي يعني عدم قدرة الادارة الكمركية على الاستجابة للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي. ليكون متوسط المرونة للمدة الأولى (1995-2002) هو (5.5) ومن الواضح ان هذا المتوسط متأثر

بالنتائج المتناقضة بين عامي (1996–1998) من جهة و(2001–2002) من جهة أخرى ، إلا انه استناداً إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق يمكن عد النتيجة المتحققة عام 2000 هي الأكثر قبولا.

2. **المرونة الدخلية للإيراد الكمركي للمدة 2003-2010.**

أما المدة الثانية (2003–2010) فكانت أعلى قيمة لمعامل المرونة قد تحققت عام 2004 ومقدارها (315) وأدناها تلك التي تحققت عام 2009 ومقدارها (–0.54)، لتحقق متوسط معامل المرونة بلغ (40.5)، وهذا يعني تزايد قدرة السياسة الكمركية على الاستجابة للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، إلا ان هذا المتوسط لا يعطي نتيجة واضحة لكونها متأثرة بالقيمة الشاذة لعام 2004 والناتجة عن معدلات النمو الهائلة في معدلات الإيراد الكمركي ومعدل نمو الناتج المحلي بعد ان كانت معظم مفاصل الحياة متوقفة عام 2003 نتيجة الحرب، في حين ان معامل المرونة في السنوات الأخرى كان يتحرك صعودا أو نزولا عن الواحد الصحيح.

أولا: الاستنتاجات

1- يمتاز الاقتصاد العراقي بمساهمة منخفضة للإيراد الكمركي في إجمالي الإيراد العام بالرغم من الأهمية العالية لهذه الرسوم في اقتصاديات معظم الدول النامية إلا ان متوسط مساهمة الرسوم الكمركية في إجمالي الإيراد العام بلغت (6.1%) للمدة 1995-2010.

2- انخفاض معدلات الحماية التي توفرها الرسوم الكمركية للسلع المحلية إذ بلغ متوسط الجدار الكمركي في العراق (0.92%) للمدة 1995-2010.

3- انخفاض المرونة الدخلية للرسوم الكمركية بعد اعتماد رسم إعادة إعمار العراق (5%) مما يؤشر قصور النظام الكمركي في العراق وعدم قدرته على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

4- انخفاض العبء الكمركي القومي والفردي في الاقتصاد العراقي اذ حقق متوسط (0.26%) و (0.25%) على التوالي للمدة (1995-2010)، الأمر الذي يؤشر ضعف فاعلية السياسة الكمركية طول مدة الدراسة.

ثانيا: التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات بغية المساهمة في تصحيح مسار السياسة الكمركية في العراق، وهي كآلاتي:

1- الاهتمام بالإدارة الكمركية والاتجاه نحو تطوير كوادرها كما ونوعا لغرض زيادة فعالية وكفاءة هذه الادارة.

2- أيجاد حل سريع لمشكلة تأجيل العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم 22 لعام 2010، اما بالعمل به في الصيغة الحالية أو إجراء التعديلات المطلوبة من قبل الجهات المعترضة عليه، والعمل على توفير متطلبات عمله من بنى تحتية وخدمات في الدوائر الكمركية.

3- تحديد الجهة المسؤولة عن رسم السياسة الكمركية في البلاد لتلافي تضارب الإجراءات المتخذة من قبل الوزارات المختلفة، مع منح الادارة الكمركية صلاحيات لاتخاذ القرارات والاتصال المباشر بالجهات العليا السياسية والاقتصادية والأمنية.

4- التنسيق مع الجهات الرقابية وتفعيل قوانين العقوبات الكمركية لمحاربة الفساد في هذه الادارة المهمة والذي من شأنه زيادة الإيرادات المتحققة.

المصادر

الكتب

1. أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة ، الطبعة الأول ى، بغداد 1980.
2. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصاد ية، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر، الطبعة الأول ى، عمان، 2000.
3. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
4. ساموبلسون – نوردهأوس، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة العربية الأول ى، 2006.
5. محمد عبد الله عمر، الموسوعة الشاملة في التشريع الكمركي والمنازعات القضائية، مؤسسة شباب الجامعة، إلاسكندرية، 1987.
6. محمود حامد عبد الرزاق، اقتصاديات الكمارك بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة ،2009.
7. محمد علي رضا الجاسم، دروس في العلاقات الاقتصاد ية الدولية، مطبعة شفيق، الطبعة الأول ى، بغداد، 1961.
8. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأول ى 2010.
9. محمد فؤاد إبراهيم، مبادئ علم المالية العامة، الجزء الأول – النفقات العامة والموارد العادية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
10. محمد صالح القريشي، فواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، جامعة الموصل.
11. مودخأي كريانين، الاقتصاد الدولي" مدخل السياسات"، ترجمة محمد ابراهيم منصور – علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، السعودية 2010.
12. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، بغداد 2007.

البحوث والدراسات

1. أديب قاسم شندي- ازهار شمران جبر الحجامي، نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصاد ية وإلادارية، العدد 6، 2012.
2. بشرى عاشور الخزرجي - عماد مطير خليف ، الاقتصاد العراقي بين أزمة الكساد(1929-1932) والأزمة المالية العالمية 2008 (الآثار والمعالجات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصاد ية، إلاصدار 22، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.
3. بلاسم جميل الدليمي ، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، وحدة البحوث الاقتصادية وإلاداري / كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
4. عبد علي كاظم المعموري- خضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصاد ية في العراق بعد الاحتلال إلاميركي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل، العدد ٤، السنة ٢٠١١.
5. فاطمة عبد جواد- ناجحة عباس علي، الآثار الاقتصاد ية للضرائب في العراق للمدة 1971-2005 ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية ، بغداد 2006.
6. مازن صباح احمد، النظام الضريبي في العراق "الواقع ودواعي إلاصلاح"، وزارة المالية.
7. يسرى مهدي السامرائي- ابتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراق للمدة من 1980-1995 من خلال بعض المؤشرات التي تختلط مع مفهوم الطاقة الضريبية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصاد ية، المجلد الثاني /العدد السادس، 2005.

الرسائل والاطاريح

1. احمد سليمان ياسين الصفار، السياسة الضريبية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق، 1983.
2. توفيق عباس عبد عون المسعودي، السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق(1970-1980)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1990.
3. حسين مهجر فرج البخيتأوي، تقويم فاعلية الموازنة العامة في العراق طبقا لمعأيير الكفاءة والعدالة للمدة 2003-2009 ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2011.
4. كريم سالم كمّاش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2010.
5. محمود جاسم محمد احمد المشاهدي، اتجاهات السياسة الضريبية في العراق وأثرها على الموازنة العامة للفترة (2003 - 2010)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية / العراق، 2011.

القوانين والقرارات

1. الأمم المتحدة، قرار مجلس إلامن الرقم(986) لسنة 1995 ، برنامج النفط مقابل الغذاء Oil for Food Program.
2. القرار رقم (108) لسنة 1995، فرض رسم كمركي إضافي على السلع المسموح باستيرادها.
3. سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم 54، سياسة تحرير التجارة، 2004/2/24.
4. سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم 38، ضريبة إعادة إعمار العراق،19 سبتمبر- أيلول 2003.

وزارات ودوائر الدولة

1. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2002، العدد الخاص.
2. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام (2003- 2004- 2008- 2011).
3. صندوق النقد العربي، نشرة إلاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.
4. وزارة المالية – الدائرة الاقتصاد ية.
5. وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
6. وزارة التخطيط والتعاون إلانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية، تقارير عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
7. وزارة التخطيط والتعاون إلانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة إلاحصائية 2010-2011.

المواقع الالكترونية:

1. قرار إيقاف تصدير نفط العراق وآثاره ، على الموقع إلالكتروني:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/97fa9df3-e098-4d5c-9b9e-82f2ac540ffb

2- Krassimir Petrov, The Proposed Iranian Oil Bourse, January 15, 2006, Website:
http://www.financialsensearchive.com/editorials/petrov/2006/0120.html

3- صادق إلازرقي، الضرائب على الاستيراد، على الموقع إلالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303934

4- احمد حسين، الضريبة العراقية بين عهدين، http://www.ahewar.org.